العمليات السرية للمخابرات البريطانية في اليمن (1962-1964) (2-3)

د. احمد سنان الجابري

فلاديمير بيتروفيتش روميانتسيف، دكتور في العلوم التاريخية، أستاذ ورئيس قسم الدراسات الشرقية، جامعة تومسك الحكومية للأبحاث الوطنية، روسيا نشر في 20 أغسطس 2024، في مجلة (إزفستيا)، جامعة ألتاي الحكومية. 2024. رقم 3 (137).

أحد المدافعين الرئيسيين عن العمليات التخريبية السرية في اليمن كان المقدم نيل («بيلي») ماكلين، عضو البرلمان البريطاني، والمشارك النشط في «مجموعة عدن»، الذي عمل في الجهاز التنفيذي للعمليات الخاصة خلال الحرب العالمية الثانية، وزار الشرق الأوسط عدة مرات وتعرف شخصيا على العديد من السياسيين العرب، بما في ذلك محمد البدر. كان تأثير ماكلين على سياسة حكومة ماكميليان كبيرا. وهو الذي صاغ عقيدة السياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية: «هدفنا هو طرد القوات المصرية من اليمن. وإذا فشل ذلك، فيمكننا على الأقل التأكد من أن المصريين في اليمن مشغولون للغاية بالدفاع عن أنفسهم ضد المتمردين لدرجة أنهم لن يمتلكوا القوة اللازمة لغزو عدن وأجزاء أخرى من (الجنوب العربي). ولذلك أعتقد أنه يجب علينا تقديم أقصى قدر من الدعم للإمام" [16، ص. 202].

وأصر حاكم عدن، تشارلز جونستون، على «شن غارات انتقامية سرية من جانب القبائل الموالية لنا من أجل مواجهة الأنشطة التخريبية لليمن» [17]. واقترح رئيس المستعمرة البريطانية إنشاء صندوق بقيمة 200 ألف جنيه إسترليني لتنظيم مثل هذه الغارات، والسماح بتلغيم الأراضي اليمنية المتاخمة لجيش (اتحاد الجنوب العربي)، وشن عدة غارات جوية "لإعادة الجمهوريين إلى رشدهم". ردا على ذلك، سمح هارولد ماكميلان بزرع الألغام بشكل سري على الطرق اليمنية والممرات المؤدية إلى المحميات البريطانية، لكنه رفض طلبًا بقصف أهداف عسكرية على أراضي الجمهورية العربية اليمنية [18].

وفيما يتعلق بخطط التلغيم السري للأراضي اليمنية، برز سؤال: إلى من يجب أن يعهد بهذه المهمة؟ وقد اقترح نيل ماكلين إرسال مرتزقة من أوروبا الغربية أو القوات الخاصة البريطانية إلى جنوب الجزيرة العربية. ولكن هنا برز خطر القبض عليهم، وهو أمر محفوف بفضيحة دولية. كان الخيار المثالي هو تدريب المتطوعين المحليين، ولكن كان من الضروري ضمان السيطرة على أنشطتهم. ونتيجة لذلك، فضلت السلطات البريطانية التصرف بأيدي رعايا سلاطين وأمراء (الجنوب العربي)، ولكن في الوقت نفسه كان على البريطانيين أنفسهم تنسيق أفعالهم ومرافقتهم في كثير من الأحيان. وكقاعدة عامة، كان هؤلاء مستشارين سياسيين لحكام المحميات. لقد تمتعوا في كثير من الأحيان بقدر كبير من الحرية في إدارة الشؤون المالية والأشخاص لدرجة أنهم بدأوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مطلقو السلطة في هذه الأماكن.

وسرعان ما بدأ حتى البريطانيون أنفسهم الذين عاشوا في عدن يقارنون هؤلاء المستشارين السياسيين برعاة البقر، الذين يسيرون بحرية بصحبة حاشية مدججة بالسلاح ويتخيلون أنفسهم كنوع من خليط من الممثل الأمريكي الشهير بأدواره في أفلام الغرب الأميركي، كلينت. إيستوود والجاسوس البريطاني الأسطوري والدبلوماسي والرحالة لورنس العرب. وكان أحد هؤلاء «رعاة البقر» جيمس ناش، المستشار السياسي في ردفان بإمارة الضالع. ولم ينصح الأمير كثيرًا، بل نصح الجنود البريطانيين القادمين من عدن بالمشاركة في العمليات العقابية بعد هجوم إرهابي آخر في المستعمرة البريطانية. لكن في أغلب الأحيان كان يفضل العمل مع مجموعته الخاصة المكونة من متطوعين محليين.

في عام 2004، بعد أن تقاعد بالفعل منذ فترة طويلة، تحدث جيمس ناش بصراحة في رسالة إلى الباحث البريطاني بيتر هنشكليف، الذي خدم هو نفسه في وقت ما في إدارة المستعمرة عدن: «في (الجنوب العربي) يعيشون عادة في الطوابق العليا من المنازل، حيث أن الغرف الموجودة في الطابق الأرضي بنوافذها الكبيرة تشكل هدفا مثاليا لرجال القبائل الساخطين... كان مخزني في الطابق الأرضي مليئا بالبنادق ومدافع الهاون والقواعد والمدافع الرشاشة. وكانت لدي صناديق من عملات ماريا تيريزا الفضية في مكتبي، وأمضيت وقتي في التحقق من عمل المدارس المحلية أو حسابات الإمارة، ولكن في أغلب الأحيان كنت مشغولا بتدريب وتسليح عصابتي المجندة محليًا المكونة من ستين من قطاع الطرق المرحين. صنع وإرسال القنابل وقطاع الطرق عبر الحدود (اليمنية- الكاتب) ولعبة ممتعة لرعاة البقر والهنود بموافقة صاحبة الجلالة. قليل من الناس يمكنهم الحصول على أموال مقابل لعب دور رعاة البقر والهنود في ذلك الوقت» [14، ص. 98].

بشكل عام، كان جيمس ناش معروفًا بتصرفاته العنيفة التي تجاوزت الضالع. وفي أحد الأيام، أثناء الاحتفال برأس السنة الجديدة، ظهر في نادٍ بريطاني في عدن، وهو مخمور، ويرتدي زي محارب من زمن التمرد النيلي في البنغال عام 1859. يحمل رمحا قصيرًا في يديه. بعد أن بدأ ناش في نثر أوراق الشجر، المستخدمة لإنتاج أصباغ النيلي، على حلبة الرقص، تم اصطحابه إلى خارج النادي [14، ص. 299 - 300]. وفي اللحظة التي تفاخر فيها ناش بعد 40 عامًا بـ «مآثره» في مراسلاته مع مؤرخ بريطاني، كان إما لا يزال مخمورًا، أو لم يعتبر أنه من الضروري إخفاء تصوره عن نفسه ومرؤوسيه على أنهم قطاع الطرق. ووصف مشاعره بهذه الطريقة: «بدأت أقفز عند سماع صوت الباب أو عادم السيارة. لكننا كسرنا ظهر التمرد القبلي. تم سحق المعارضة المحلية. تقاعد جيشي الخاص الأول غنيًا وسعيدًا، وحلت محله عصابة أخرى، تم تدريبها في الأصل على يد المصريين، لكنهم اعتبروني صاحب عمل أكثر ملاءمة وأكثر كرمًا بكثير» [14، ص. 99]. استمر ولاء هؤلاء المرتزقة طالما استمر دفع رواتبهم، وكانت فعاليتهم موضع شك كل من تعامل معهم.

وشملت المشاركة البريطانية في الأنشطة التخريبية ضد الجمهورية العربية اليمنية عدة أنواع من النشاط: 1) نقل الأسلحة والذخائر إلى قوات الحدود التابعة للجيش (الاتحادي). القبائل. 2) تلغيم الطرق في أراضي الجمهورية العربية اليمنية. 3) التخريب في مرافق البنية التحتية العسكرية والمدنية ذات الأهمية البالغة؛ 4) الغارات الجوية على منازل المتمردين ودعم العمليات البرية [19]. أصبح النوع الأخير من النشاط منتشرًا على نطاق واسع في نهاية المطاف، حيث أدى استخدام القوة الجوية إلى خلق التفوق الجوي البريطاني في الجو، وكان عرض القوة هو الذي يمكن تقديمه بسهولة للحكام المحليين المتحالفين مع لندن الذين انتقدوها لعدم كفاية الدعم العسكري.

لقد كان إمداد المتمردين بالأسلحة غير منتظم. ولم يتم تفسير هذه الطبيعة المتفرقة بالعقبات البيروقراطية واللوجستية فحسب، بل أيضًا بالرغبة في الحفاظ على توازن معين للقوى بين الأطراف المتحاربة في اليمن.

تضمنت تقارير تشارلز جونستون المنتظمة إما شكاوى من أن بريطانيا العظمى «استغرقت وقتًا طويلاً في اتخاذ قرار بشأن إرسال الأسلحة»، أو تضمنت توصيات بتعليق إرسال الأسلحة لعدة أسابيع [20]. وقد تم العثور على تفسير للسياسة البريطانية في برقية سرية مرسلة من سفارة المملكة المتحدة في كينيا، أعربت عن الاتفاق مع وجهة النظر القائلة بأن «أفضل خدمة للمصالح البريطانية هي استمرار الجمود في اليمن» [21].

حل كينيدي تريفاسكيس كخليفة لتشارلز جونستون كحاكم لعدن (منذ عام 1963، بدأ هذا المنصب يسمى «المفوض السامي»)، وبدأت سلطات المحميات في ابتزازه بحقيقة أنه إذا لم تبدأ بريطانيا العظمى عملية عسكرية واسعة النطاق على أراضي الجمهورية العربية اليمنية، فإنها ستطالب بالاستقلال الكامل للدفاع عن نفسها بنفسها [22]. ولكن حتى بدون هذا الضغط، كان تريفاسكيس أحد أكثر المؤيدين المتحمسين لزيادة الدعم للملكيين اليمنيين. وأصبح موقفه أكثر تشدداً بعد محاولة اغتياله في مطار عدن في 10 ديسمبر 1963. حيث ألقيت قنبلة يدوية على المندوب السامي في المطار، وقام مساعده جورج هندرسون، الذي كان يحمي رئيسه، بإنقاذه من الموت ودفع حياته الخاصة ثمنا لذلك.

تزامنت التغييرات في الجهاز الإداري في عدن مع تغييرات في قمة النظام السياسي البريطاني. ومنذ أكتوبر 1963، أصبح دوجلاس هيوم رئيسًا لوزراء بريطانيا العظمى بدلا من هارولد ماكميلان، الذي استقال بسبب المرض. ولم يحدث هذا التعديل أي تغيير في سياسة المملكة المتحدة فيما يتعلق بالوضع في الجنوب العربي.

اتضح أن جمود الحرب الأهلية في اليمن يناسب لندن، فقد أجبر ذلك ناصر على التعمق أكثر في الصراع اليمني، ولم تتبق له الموارد ولا الوقت لممارسة الضغط على بريطانيا في أجزاء أخرى من الشرق العربي. ولكن في ربيع عام 1964، جادل تريفاسكيس بأن الوقت قد حان لتقديم الدعم الحاسم للملكيين. وبدأ رجحان القوى يميل تدريجياً نحو المعسكر الجمهوري، ويمكن لأنصار الإمام في أي لحظة أن ينشقوا إلى معسكر المنتصر [23].

في 28 مارس 1964، ولأول مرة منذ بداية الحرب الأهلية في اليمن، نفذت القوات الجوية البريطانية غارة على الأراضي اليمنية، فقصفت مدينة حريب، مما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين [24، ص. 104؛ 6، ص. 104]. وحتى ذلك اليوم، تم استخدام الطائرات الهجومية البريطانية فقط على أراضي (اتحاد الجنوب العربي) لقمع الجيوب المقاومة لسلطات المحميات. وحقيقة أن هذه الغارة جاءت ردًا على غارة جوية مصرية على بيحان لم تغير كثيرًا في الأمر. وقد تسبب قصف حريب في رد فعل عنيف في الأمم المتحدة وحتى داخل المملكة المتحدة. وانتقدت صحيفة صنداي تايمز بشدة تصرفات الحكومة.

ويجب أن يكون مفهوما أن الحرب الأهلية في اليمن لم تكن مشابهة لصراع مماثل، على سبيل المثال، في إسبانيا في 1936 - 1939. في جنوب شبه الجزيرة العربية لم يكن هناك تقسيم واضح للجبهات، ولم يكن هناك فهم واضح للانتماء الإقليمي للمنطقة لمعسكر أو آخر. كما أشار الصحفي البريطاني إدغار أوبالانس، حدثت اشتباكات بين الجمهوريين والملكيين بدرجة منخفضة إلى حد ما من الشدة: «لقد خاضت الحرب بمساعدة بيانات المقر الرئيسي أكثر من استخدام الأسلحة. في الهجوم الملكي الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة النطاق في يونيو (1964 -الكاتب) لم تكن هناك أي اشتباكات عسكرية عمليًا. ولم يكن تبادل الأراضي الذي تم تقديمه بجدية نتيجة للعمليات العسكرية المفترضة في الواقع أكثر من مجرد تحول في ولاء القبائل التي غيرت بسهولة تفضيلاتها السياسية [25، ص. 112].

في صيف عام 1964، واجهت بريطانيا العظمى عقبة غير متوقعة في دعم الملكيين اليمنيين. رفضت الأردن وجيبوتي حق استخدام مطاراتهما لنقل الأسلحة والمعدات المخصصة للقوات المناهضة للحكومة في الجمهورية العربية اليمنية ومدربيها البريطانيين. حينها لجأ نيل ماكلين والمحارب القديم في سلاح الجو الملكي توني بويل، بموافقة الحكومة، سرًا إلى المخابرات الإسرائيلية طلبًا للمساعدة. كان خطر انجرار إسرائيل إلى الصراع العربي الداخلي كبيرا، لكن لم يكن لدى لندن خيار آخر. وبدأت إسرائيل بنقل الأسلحة الأساسية جواً إلى الملكيين اليمنيين. وقد تم ذلك، بالطبع، في جو من السرية.

ولم تكن صعوبات إيصال الامدادات إلى المتمردين في جبال اليمن هي المشكلة الوحيدة التي تواجهها حكومة دوجلاس هوم في مواجهتها مع مصر والنظام الجمهوري في صنعاء. فقد كان على رئيس الوزراء الجديد أن يناور بين صقور «مجموعة عدن» في مجلس الوزراء والسلك الدبلوماسي في المملكة المتحدة. ودعت وزارة خارجية المملكة المتحدة إلى الحد من التدخل في الحرب الأهلية في الجمهورية العربية اليمنية، أو حتى إنهائه. ورأى وزير الخارجية البريطاني ريتشارد بتلر، الذي حل محل دوغلاس هوم في هذا المنصب، أنه حتى لو تضاعف إمداد قوات الإمام بالأسلحة، فمن غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى سحق القوات المصرية في اليمن. ورد رئيس الوزراء على ذلك بما يلي: «لا أعتقد أننا استنفدنا كل الاحتمالات فيما يتعلق بالإجراءات القانونية وغير القانونية (في الجمهورية العربية اليمنية- الكاتب)» [26].

وما فهمته القيادة البريطانية من «الأعمال غير القانونية» يتضح من مذكرة أعدتها وزارة الدفاع البريطانية. وأدرجت إجراءات مثل قتل الضباط والمستشارين المصريين العاملين في الجمهورية العربية اليمنية؛ التخريب في ميناء الحديدة الذي تم من خلاله إمداد المجموعة المصرية في اليمن؛ تنظيم الاضطرابات القبلية على أراضي الجمهورية العربية اليمنية، وإعداد مواد مساومة لقادة الجمهورية العربية ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة [27]. أما بالنسبة للنقاط الأولى من هذه التدابير، فإن جميع الأعمال «القذرة» المرتبطة بالقتل والهجمات الإرهابية وإرهاب السكان يجب أن تتم من قبل مفارز المرتزقة التي تم تجنيدها من السكان المحليين، نفس «قطاع الطرق» الذين تفاخر بهم جيمس ناش. كان وزير الدفاع ثورنيكروفت وراء هذه المقترحات. وأصر على أن الأسلوب المتبادل السابق «العين بالعين»، عندما تم تنفيذ الإجراءات العقابية من قبل القبائل الصديقة لبريطانيا العظمى ردًا على الهجمات الإرهابية، قد استنفد نفسه، وكان من الضروري تنظيم حركة عصابات واسعة النطاق على أراضي الجمهورية العربية اليمنية [28]. وباستخدام المصطلحات الحديثة، كانت المملكة المتحدة تخطط لشن حرب بالوكالة ضد عبد الناصر في اليمن، بأيدي الملكيين والمرتزقة.

وفي صيف وخريف عام 1964، اشتدت غارات القبائل المحلية على الحاميات المصرية. ويتخفى وراء هذا التعزيز، تكثيف العمليات العسكرية البريطانية السرية والعلنية في (الجنوب العربي) آثار سياسية داخلية أيضًا. كانت قد بدأت حملة انتخابية في المملكة المتحدة أراد فيها دوجلاس هوم إظهار صفاته القيادية وضمان فوز حزب المحافظين في الانتخابات البرلمانية. وفي النهاية، لم يكن من الممكن القيام بذلك. وانتهى حكم المحافظين الذي دام 13 عاما بالهزيمة أمام حزب العمال. وأصبح هارولد ويلسون رئيس الوزراء الجديد.